

فاطمة النعيم موسى¹ - مبارك حسين نجم الدين²

المستخلص

تناولت هذه الدراسة مفهوم الاسم وخصائصه ، أو خصائص الاسم ، مع بيان وتفصيل هذه العلامات وأقوال العلماء فيه ، وقد اتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي ، وكان من أهم أهداف هذه الدراسة: مناقشة أقوال النحاة في الاسم من حيث المفهوم والاشتقاق ، وتتبع علامات الاسم التي تميزه عن غيره. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن التعريف الأمثل والدقيق للاسم هو تعريف المحدثين، وهو ما جعله الأهم في الجملة، وأولى أن يبدأ به في تعلم اللغة العربية، وللأسم علامات كثيرة لا يمكن أن تجتمع كلها في الكلمة ، ولكن قد يجتمع عدد كبير منها على الإسناد وهو أهم وأقوى العلامات التي تدل على الاسم.

ABSTRACT:

The study has investigated the concept, features and markers (case system) of Arabic noun in addition to grammarians' arguments over the noun. Adopting descriptive method, the study aims to explore the Arabic grammarians' views on noun in terms of concept and derivation and highlight noun markers which differentiate it from other forms. The study concluded that the best definition of a noun is that set by the new grammarians who established the noun as the most important word in a sentence and the first thing to be learned in Arabic language. Noun has many markers but they never come together in a single word. They only appear in the case of predication which is regarded as one of the substantial features that denote a noun.

الكلمات المفتاحية :

الإسناد - الاشتقاق - حد الاسم

1- مدارس الأساس - الجرافة 0121026587

2- قسم الترجمة والتعريب - كلية اللغات - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

خفية زائدة ساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، لم يعتدوا بها، فقلبوها الواو ألفاً فاجتمع ألفان، ألف زائدة وألف منقلبة، والألفان ساكنان - لا يجتمعان قلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين، وكان قلبها إلى الهمزة أولى، لأنها أقرب الحروف إليها⁽⁷⁾.

الوجه الثالث:

أنك تقول: "أسميته" ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول "وسمته"، فدل على أنه من السمو لا من السمة، وكان الأصل فيه "أسموت" إلا أنه لما وقعت الواو رابعة، قلبت ياء كما قالوا: أدعيت وأغذيت، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء، وذلك حملاً على المضارع نحو: يدعي ويغذي، وإنما قلبت ياء في المضارع للكسرة قبلها.

الوجه الرابع:

أنك تجد في أوله همزة التعويض، وهمزة التعويض إنما تكون فيما حذف لامه لا فاؤه⁽⁸⁾.

فيذكر هذه الأوجه اتضح أن الأصل الصحيح في اشتقاق الاسم أنه من السمو لا من السمة.

الاسم في الاصطلاح:

أما في اصطلاح النحويين الاسم هو " كل كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان" وقد تباينت آراؤهم بيد أنها دارت حول هذا التعريف.

ف نجد سيبويه قد اكتفى بالمثل للاسم فقال " الاسم رجل و فرس و حائط"⁽⁹⁾.

وقال ابن السراج: " الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص نحو: رجل و فرس و حجر و أما ما كان غير شخص فنحو:

(7) المرجع السابق، ج1، ص37.

(8) المرجع السابق، ج1، ص37، وابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، ط2، ج1، دار الفكر دمشق، ص6.

(9) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان، (د.ت) الكتاب، ج1، تحقيق: عبدالسلام أحمد هارون، دار النشر، دار الجيل بيروت، ص12.

وعوضوا الهمزة في أوله، فصار اسماً، ووزنه "إفع" لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في سمو.

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم، لأن الاسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسم على المسمى فصار الوسم عليه، لذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: "الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها" والأصل منه "وسم" إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في "وسم" وزيدت الهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف ووزنه "إعل"⁽⁵⁾.

ولقد رجح صاحب أسرار العربية قول البصريين وقال: " ما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة التصريف وذلك لأربعة:

الوجه الأول: أنك تقول في تصغيره سمي نحو: "صنو* منى" ولو كان مأخوذاً من السمة يوجب أن تقول: "وسيم" كما تقول في تصغير "عدة، وعيدة" ولما قيل: سمي دل على أنه من السمو.

وكان الأصل فيه "سميو" إلا أنه لما اجتمعت الباء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة كما في "سيد وهين" حيث أنهم قلبوا الواو إلى ياء لأن الواو أثقل والياء أخف، فلما وجب قلب إحداها كان قلب الواو التي هي أثقل إلى الياء التي هي أخف أولى.

الوجه الثاني:

أنك تقول في تكسيره "أسماء" نحو: "حنو، أحناء" ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول: "أوسام، والأصل فيه أسماء" إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائفة قلبت همزة كما قالوا: "حذاء وكساء"⁽⁶⁾. وقيل قلبت ألفاً لأنها لما كانت متحركة وقبل الألف فتحة لازمة قد روا أنها قد تحركت وانفتحت ما قبلها، لأن الألف لما كانت

(5) أبو البركات بن الأنباري (2003م)، الأنصاف في مسائل الخلاف، ط2، ج1، دار الفكر دمشق، ص6.

(*) حنو: كل ما فيه إجماع من البدن، ويجمع على أحناء وحنى.
(6) أبو البركات بن الأنباري (1999م) أسرار العربية، ج1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ص36.

للاسم بهذه العلامة أمر يسوغ إخراج أسماء ما تنطبق عليها من حيز الأسماء إلى أقسام آخر.

ونقل عن الأخفش: " أن الكلمة تكون اسماً إذا صلح لها الفعل والصفة، وقبلت التنثية والجمع وامتنعت عن التصريف، معتمداً أساساً شكلية ووظيفية في التحديد. وقد عارض قوله هذا بأن " كيف، وأين، وإذا" اعتبرها النحاة أسماء، ولا ينطبق عليها هذا التحديد، فلا بد إذن من إخراجها من طائفة الأسماء ليصلح قول الأخفش⁽¹³⁾.

ونقل عن الزجاج: وقد سئل عن حد الاسم فقال: " صوت مقطع مفهوم دال على أساس من الوظيفة التي يؤديها الاسم، وهي الدلالة على المسمى دون الزمان، وقد عارض قوله هذا بأن الحرف مثل " هل، وب" صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان. فلا يصلح إذن قول الزجاج في تحديد الاسم لأنه يُدخل الحروف في هذا التحديد.

وذكر ابن فارس، أن بعض النحاة قالوا: إن الاسم هو " ما صلح أن ينادى، فقال: إن هذا القول خطأ أيضاً لأن" كيف، وأين، وإذا" لا يصلح أن يقع عليها النداء، وقد اعتبرها النحاة أسماء⁽¹⁴⁾.

إلا أن المحدثين من النحويين اعتمدوا للاسم التعريف الذي يرى أن الاسم" هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان"⁽¹⁵⁾.

الضرب والأكل والعلم"⁽¹⁰⁾. بينما الاسم عند الزجاج هو " صوت مقطع مفهوم دل على معنى غير دال على زمان ولا مكان"⁽¹¹⁾.

واختلاف النحاة هذا في تعريف الاسم نقله ابن فارس قائلاً: " فالاسم عند سيبويه رجل، وفرس، والاسم عنده أيضاً المحدث عنه، والاسم عنده ما صلح أن يكون فاعلاً، وقد عارض سيبويه بأن رأيه الأول مجرد تمثيل للاسم وليس تحديداً، وبأن " كيف، وعند، وحيث، وأين" اعتبرها أسماء ولكنها لا يتحدث عنها ولا يصلح لها الفعل، أي لا يصلح أن تكون فاعلاً، كما أورد في رأيه الثاني والثالث.

ونقل عن الكسائي قوله: " إن الاسم ما وصف، مراعيماً بذلك المعنى الوظيفي في التحديد وقد عارض قوله هذا بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ولكنها لا توصف مثل " كيف، وأين" فلا يد من إخراج هذه الكلمات من طائفة الأسماء ليصلح قول الكسائي⁽¹²⁾. ونقل عن الفراء قوله: " الاسم ما احتمل التنوين، أو الإضافة أو الألف واللام معتمداً أساساً شكلية محصنة في تحديد الاسم.

وقد عارض قوله بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء، ولكنها لا تتون ولا تضاف، ولا يضاف إليها، ولا يدخلها الألف واللام مثل: " كيف، وأين" وتحديد الفراء

(10) ابن السراج، أبو البركات محمد بن سهل (1996م) الأصول في النحو، ج1، مؤسسة الرسالة، ص36. ينظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (1995م) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمان، ج1، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ص45.

(11) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (1997م)، الصحابي في فقه اللغة، تحقيق: أحمد علي بيضون، ج1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ص49.

(12) المرجع السابق، ج1، ص نفسها- ينظر: فاضل مصطفى الساقى، (1977م) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، الطبعة العالمية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص44.

(13) ابن فارس، الصحابي، مرجع سابق، ص49، فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي، مرجع سابق، ص45.

(14) ابن فارس، الصحابي، ج1، ص49، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي، مرجع سابق، ص45-46.

(15) ابن هشام، جمال الدين عبدالله (2007م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، صححه يوسف الشيخ محمد، ج1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص31. ينظر: فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك، مفاتيح العربية على متن الأجرومية، (2006م) تحقيق: عبدالعزيز سعد، ج1، دار الجمحي، ص2، عباس حسن، (د.ت) النحو الوافي، ط15، ج1، دار المعارف، ص36.

العلامات مشهورة بين العلماء، ولكن بعضهم يفصل فيها فيزيد وبعضهم يختصر ويقتصر.

ومن علامات أو مميزات الاسم ما يلي:

1- **الجر**: ويسمى الخفض أيضاً، والجر والخفض مصطلحان مترادفان إلا أن الخفض مصطلح كوفي، والجر مصطلح بصري، ولأن نحو البصريين أشهر، وكونهم أكثر انتشاراً، فإن مصطلح الجر هو المشهور والمتداول، ولك أن تسميه بالجر، ولك أن تسميه بالخفض.

والخفض في اللغة: ضد الارتفاع وفي اصطلاح النحويين: عبارة عن الكسرة التي يحدثها العامل أو ما ناب عنها⁽¹⁸⁾. فإذا رأينا كلمة مجرورة لداع من الدواعي النحوية، عرفنا أنها اسم.

واختص الجر بالاسم؛ لأن الاسم الأصل فيه الإعراب، فأعطى حركته الثلاث، وانتقص الفعل الذي هو فرع عنه، وأعطوه الرفع والنصب، كما في المضارع المعرب، أما الحروف فلأنها مبنية لا يدخلها الجر، ولا شيء من أنواع الإعراب، ولا ينعقد منها كلام مع غيرها فيحكم على محلها بإعراب ذلك الموضع.

فالمجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم⁽¹⁹⁾.

والجر ليس المقصود به حرف الجر، لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، بل المراد به الكسرة التي يحدثها العامل - أي عامل الجر؛ وهذه العلامة إما أن تكون أصلية وهي الكسرة، أو فرعية كالياء في قولك: " صليت مع المسلمين "

وقد ذكر صاحب كتاب النحو الوافي: أن الاسم هو " كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس، مثل: نحاس، وبيت، وحمل، أو شيء غير محسوس، يعرف بالفعل، مثل: شجاعة، مروءة، شرف، نيل، وهو في الحالتين لا يقترن بزمن".

ومن كلام المحدثين يرى أن هذا التعريف هو الصورة الواضحة بحد الاسم.

ولدلالة الحد: هو ما يشترط فيه الاطراد والانعكاس، نحو قولك: ما دل على معنى مفرد فهو اسم، وما لم يدل على ذلك فليس باسم، أما علامة الاسم، أو العلامة عامة، ما يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس نحو قولك كل ما دخله الألف واللام فهو اسم ولا ينعكس، فيقال: كل ما لا تدخله الألف واللام فليس باسم" مثال: المعجزات والمبهمات، وغيرها⁽¹⁶⁾.

خصائص الاسم:

خصائص الاسم أو علامات الاسم كما يسميها بعض النحويين والخصائص جمع خصيصة وهي تأنيث التخصيص بمعنى الخاص، ثم جعلت اسماً للشيء الذي يختص بالشيء ويلزمه فيكون دليلاً عليه، وإمارة على وجوده⁽¹⁷⁾.

والعلامة مقصود بها تمييز الشيء من قسمه، فدائماً توضع علامة على الشيء لتمييزه، ولو كان معروفاً لما احتجت أن تعلمه، ومن هنا كانت الحاجة إلى تمييز الاسم عن الفعل والحرف، وقد وضعت علامات للاسم، وهذه

(16) ابن يعيش، موفق الدين (د.ت) شرح المفصل، ج1، دار الطباعة المنيرية، مصر شارع الحكيم، ص24. ينظر: الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن (2000م) شرح الرضي على الكافية، أ، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، تصحيح وتعليق: يوسف حسن، ج1، ص44.

(17) أحمد مختار عبد الحميد، (2008م) معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، عالم الكتب، ص652.

(18) المرادي، (د.ت) ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط2، شرح وتحقيق، د. عبدالرحمن علي سليمان، ج1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ص22.

(19) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص25 ينظر الصبان، محمد بن علي، (1997م) حاشية الصبان، دار الكتب العلمية، ط1، ج1 بيروت، لبنان، ص57.

2- التتوين: والتتوين في اللغة التصويت؟ تقول: "نون الطائر" أي صوت.

في اصطلاح النحويين: نون ساكنة زائدة تلتحق آخر الاسم لفظاً وتفارقة خطأ⁽²⁴⁾. والاستغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم، نحو: جاء حامدٌ، ورأيت حامداً، وزهبت إلى حامدٍ، وطار عصفورٌ جميلٌ، شاهدت عصفوراً جميلاً، استمعت إلى عصفورٍ جميل.

وكان الأصل أن تكتب مثل أشباهها، كما يكتب علماء العروض هكذا: حامدٍ، حامدن، عصفورن، عصفورن جميلن، أي بزيادة نون ساكنة في آخر الكلمة، تحدث رنيناً خاصاً، وتنغيماً عند النطق بها، ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل اختصاراً ومنعاً للخلط بين هذه النون الزائدة والأصلية، ووضعوا مكانها رمزاً مختصراً يغني عنها، ويدل عند النطق - على ما كانت تدل عليه، وهذا الرمز هو الفتحة الثانية، والضممة الثانية، والكسرة الثانية على حسب الجمل، واستغنوا عنها وحذفوها في الكتابة، ولكنها لا تزال ملحوظة ينطق بها في وصل الكلام بعضه ببعض، دون الوقف. وهذه النون زائدة ليست من أصل بنية الكلمة. لأن هذه النون إن كانت حرفاً واحداً تعد كلمة كاملة، وتدخل في قسم الحرف المعنوي، المحدود من أقسام الكلمة الثلاثة، فمثلها مثل واو العطف وفائه، وباء الجر وغيرها من حروف المعاني التي، تلتحق آخر الأسماء لفظاً، لا خطأ ولا وقفاً⁽²⁵⁾.

أنواع التتوين:

التتوين - الذي يعتبره النحاة علامة على أن الكلمة اسم - أنواع أشهرها أربعة هي:

فالجر يكون بالحرف نحو: يزيدٍ أو بالإضافة نحو: غلام زيد، أو بالتبعية وقد اجتمعت في البسمة " بسم الله الرحمن الرحيم" فاسم مجرور بالحرف والله بالإضافة، والرحمن الرحيم بالتبعية⁽²⁰⁾ ومن قال بالتبعية هو الأخفش.

وحروف الجر أو الخفض كثيرة منها:

- من : ولها معان منها الابتداء،، نحو: سافرت من مكة.
- إلى: من معانيها الانتهاء، نحو: سافرت إلى المدينة.
- على: وومن معانيها الاستعلاء، نحو صعدت على الجبل.
- في: ومن معانيها الظرفية، نحو، الماء في الكوز.
- رب: ومن معانيها التقليل، نحو " رب ليلٍ خلا من البدر".
- والكاف : ومن معانيها التشبيه، نحو: "ليلي كالبدر" .
- اللام: ومن معانيها الملك، نحو: المال لمحمد"، والاختصاص، نحو: الباب للدار"، والاستحقاق، نحو: "الحمد لله".
- ومن حروف الخفض، حروف القسم وهي ثلاثٌ أحرف.
- الواو: وهي لا تدخل إلا على الاسم الظاهر نحو: والله"، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَالطُّورِ ۝١ وَكُنْتُمْ مَّسْطُورِ ۝٢١ ﴾ ونحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونِ ۝٢٢ ﴾.
- الباء: ولا تختص بلفظ دون لفظ، بل تدخل على الاسم الظاهر نحو: بالله لأضرب الكسول.
- التاء: ولا تدخل إلا على لفظ الجلالة نحو: تالله لأكيدن أصنامكم⁽²³⁾.

(20) ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، ص37، خالد بن علي الأزهرى (2000م) التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج1، دار الكتب العلمية، ص22، ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص27.

(21) سورة الطور الآيتان (1-2).

(22) سورة التين الآية (1).

(23) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، مرجع سابق، ص22.

(24) المرجع السابق، ص23 خالد بن علي الأزهرى، شرح التصريح، مرجع سابق، ص31.

(25) المرادي، توضيح المقاصد، مرجع سابق، ص275.

وقال الربيعي وجار الله إن التتوين في نحو مسلمات للصرف؛ قال جار الله إنما لم تسقط في عرفات، لأن التأنيث فيها ضعيف، ولأن التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث وسقطت، التاء فيها التي هي علامة لجمع المؤنث، وفيما قال نظر؛ لأن "عرفات" مؤنث وإن قلنا إن علامة تأنيث فيها، غير متمحضة للتأنيث، لأنه لا يعود الضمير مباركاً فيها، ولا يجوز مباركاً فيه، إلا بتأويل بعيد أراد من عرفات المكان أو الموضع (29).

4- تنوين العوض أو التعويض وهو ثلاثة أقسام:

الأول: عوض عن حرف، وهو الذي يلحق المنقوص عوضاً عن الياء المحذوفة في حالتي الرفع، والجر، نحو: "هذا قاضٍ" و"مررت بقاضٍ" وفي نحو: "غواشٍ"، وجوارٍ"، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، والأصل فيه (قاضي) بالضم والتتوين، استتقلت الضمة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحذف التتوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً، لأن المحذوف لعله كالثابت خفيف رجوع الياء فجاء بالتتوين عوضاً عنها.

الثاني: عوض عن كلمة وهو الذي يلحق آخر كل، وبعض عوضاً عن المضاف إليه نحو: "كل قائم" أي كل إنسان وأتى بالتتوين عوضاً عنه (30)، فيقال: كل.

الثالث: عوض عن الجملة: وهو الذي يلحق "إذ" عوضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ (31)، أي: حين إذا بلغت الروح الحلقوم وأتى بالتتوين عوضاً عنها (32).

وزعم الأخفش إن "إذ" مجرورة بالإضافة وإن كسرتها كسرة إعراب، ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في

1- تنوين التمكن أو التمكن أو الأمكنية، ويسمى تنوين الصرف، وسمي بذلك لأنه لحق الاسم ليبدل على شدة تمكنه في باب الاسم، أي أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل ليمنع من الصرف وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف، مثل، "رجل و زيد".

2- تنوين التنكير:

وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير، أي الفرق بين معرفتها ونكرتها، ويختص بالصوت واسم الفعل، تقول: سيبويه بغير تنوين إذا أردت معيناً، فإذا أردت غير معين قلت: سيبويه وأيه بالتتوين، وتقول: صه ومه.

فيكون قياساً في العلم المختوم بويه وسامعاً في اسم الفعل "كأيه" واسم الصوت: كخاق لحكاية صوت الغراب (26).

3- تنوين المقابلة:

وهو اللاحق لنحو "مسلمات" أي مما جمع بألف وتاء مزيدتين، سمي بذلك لأنه قابل النون في جمع المذكر السالم في نحو: مسلمين، ولا معنى له إلا في الاسم، وإنما قالوا إنه تنوين مقابلة، إذا لو كان للتمكن لم يثبت في قوله تعالى: ﴿مَنْ عَرَفْتِ﴾ (27).

ولو كان للتنكير لم يثبت في الأعلام، وليس عوضاً لمضاف إليه ولا للترنم، فلم يبق إلا أن يقال: هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر، لأن هذا معنى مناسب، فالنون في جمع المذكر قائم مقام التتوين في الواحد، وهو كونه علامة تمام الاسم، ولذلك النون في جمع المؤنث السالم علامة تمام الاسم (28).

(29) الرضي، شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، ص 46

(30) ابن عقيل (د.ت) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط1،

ج1، دار الجيل، بيروت، ص15.

(31) سورة الواقعة الآية (84).

(32) الأشموني، علي بن محمد(د.ت) شرح الأشموني على ألفية

ابن مالك، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص12.

(26) الرضي، شرح الرضي، مرجع سابق، ص45.

(27) سورة البقرة الآية (198)

(28) المرادي: توضيح المقاصد، مرجع سابق، ص 177،

حاشية الصبان (د.ت)، مرجع سابق، ص53.

متشبه الأعلام لماع الخفقتن⁽³⁵⁾.

فأصله المخترق فزاد التنوين وتحرك الحرف الذي قبله
لالتقاء الساكنين.

وفي الفعل قول امرئ القيس:

أحار ابن عمرو وكأني خمرن

ويعدو على المرء ما يأتمرن⁽³⁶⁾.

أي: ما يأتمر ، وفي الحرف: قول الشاعر:

أفد الترحل غير أن ركابنا

لما تزل برحائنا وكأن قدن⁽³⁷⁾.

والتنوين الغالي أثبته الأخفش، ويقول ابن عقيل: أن ابن مالك يرى أن في تنوين الترمن، والغالي من خصائص الاسم ويعارضه في ذلك ابن عقيل، فهو يرى أنهما يكونان في الاسم والفعل والحرف، ويؤيد رأي ابن عقيل الشاهد السابق، المحترق والخفقتن، لأن الشاعر أدخل عليهما التنوين مع اقترانهما بأل ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المخترق بأل. ويؤيده كذلك دخول التنوين على الحرف (قد) وهذا يدل على أن تنوين الترمن لا يختص بالاسم⁽³⁸⁾.

ويرد على هذا الاعتراض بأن إطلاق اسم التنوين على هذين - الغالي والترمن - مجازاً أي بالاستعارة وعلاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة وأنكره السيرافي والزجاج⁽³⁹⁾.

الوضع وفي الاختصار دائماً إلى جملة، وبأنها كسرت بحيث لا يقتضي الجر في قول الشاعر:

نُهِيتُك عن طلابِك أمَّ عمر

بعافية وأنت إذ صحيح⁽³³⁾.

على أن التنوين اللاحق إذ عوض في الجملة والأصل، وأنت إذا الأمر ذاك وفي ذلك الوقت.

وزاد جماعة تنوين الترمن، في لغة تميم* وقيس* وهو اللاحق للقوافي المطلقة*.

كقول الشاعر:

أقلى اللوم عاذل والعتابن

وقولي إن أصبت لقد أصابن

والأصل العتابا، وأصابا" فجيء بالتنوين بدلاً من الألف، لأجل الترمن، لأن الترمن هو مد الصوت مدة تجانس حرف الروي.

* وزاد بعضهم التنوين الغالي

* وهو اللاحق للقوافي المقيدة*

كقول الشاعر:

قالت بنات العمِّ يا سلمي وإنن

كان فقيراً معدماً قالت وإنن⁽³⁴⁾.

والغالي من الغلو وهو الزيادة، وسمي بذلك لأنه زيادة على الوزن.

وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف ومثاله في الاسم قول رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

(35) البيت لرؤبة بن العجاج ينظر: البغدادي، خزنة الأدب ولب

لباب لسان العرب، مرجع سابق، ص 78.

(36) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم(د.ت) المعاني الكبير في أبيات

المعاني، تحقيق: د. سالم الكرنكوي، عبدالرحمن بن يحيى بن

علي، ط1، ج3، مطبعة دائرة المعارف، حيدر آباد، ص125.

(37) البغدادي، خزنة الأدب، مرجع سابق، ص70.

(38) ابن عقيل، مرجع سابق، ص19.

(39) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، مرجع سابق،

ص275.

(33) البغدادي، عبدالقادر بن عمر، (1997م) خزنة الأدب ولب

لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمدج هارون، ج 9 ، ط4،

مكتبة الخانجي ، القاهرة، ص539.

(*) تميم: قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(*) قيس: من القبائل التي كانت بعيدة عن تيار العجمة وهي وهي

التي كتب بلسانها في البقاء على سجيته وطبيعته.

(*) القافية التي آخرها حرف مد.

(*) المقيدة: القافية التي حرف رويها حرف صحيح.

(34) البيت لجرير ابن عطية.

وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد، على الثاني، رداً على أصله، واختار ابن مالك بقاء الضم في العلم والرضي في النكرة المعينة⁽⁴³⁾.

ومن الملاحظ أن تتوين الضرورة، يسميه بعضهم تتوين الزيادة، قد يلحق الاسم فهو يعد من أنواع التتوين التي تختص بالاسم، ولكنه قليل في الاستعمال.

3 - **النداء**: وهو الدعاء بياء أو إحدى أخواتها، أو هو طلب الإقبال، حينما تقول: يا محمد، يا علي، وطلب الإقبال لا يتصور إلا ممن يمكن أن يقدر على ذلك، وعادة لا يقدر على ذلك إلا الأسماء التي هي في الواقع سمي بها من يفعل.

فالاسم إذن من علاماته النداء، لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسماً لأنه مخبر عنه.

وقيل في شرح التسهيل إن المنادى مفعول به في المعنى والمفعولية لا تليق إلا بالاسم، واعتراض على هذا القول في المعنى لأن ظاهره أنه ليس مفعولاً صريحاً في جهة اللفظ، وهذه مسألة خلاف، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المنادى مفعول من جهة اللفظ والمعنى⁽⁴⁴⁾.

والنداء ليس المقصود منه دخول حرف النداء، لأن "الياء" تدخل في اللفظ على ما ليس باسم كما في قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي﴾⁽⁴⁵⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾⁽⁴⁶⁾ "ألا يا اسجدوا" في قراءة الكسائي، فالمنادى محذوف تقديره، يا هؤلاء،

(43) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، مرجع سابق، ص282 ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ص21.

(44) السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ص9، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، مرجع سابق، ص28.

(45) سورة يس الآية (26).

(46) سورة النمل الآية (25).

ومن الملاحظة أن تتوين الترنم والغالي ليسا من أنواع التتوين حقيقة، لثبوتها مع "أل" وفي الفعل والحرف، وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل.

وقد يكون التتوين لضرورة الشعر في المنادي المبني على الضم كقول الشاعر:

سلام الله، يا مطرٌ عليها

وئيس عليك يا مطرُ السلام⁽⁴⁰⁾.

فأختلف النحويون فيه، فقال قوم: إذا اضطر الشاعر إلى تتوين، نون ورفع، بمنزلة ما لا ينصرف في الأسماء، فإذا انصرف ترك على ما كان عليه من الإعراب ونون.

وقال قوم: إذا نون ونصب، يرد إلى أصل المنادى في الإعراب، لأن أصله النصب، إذا كان في المعنى مفعولاً، وإنما ضم المفرد لقلته تمكنه، ووقوعه موقع المعتمد، قالوا

فليس رفعه إعراباً، فيبقى عليه إذا نون، بل يرجع به

التتوين إلى أصله، وحجة الذين تركوه موضع اطراد الضم في المنادى المفرد، حتى كأنه فيه إعراب، فإذا نون بقي على ما هو عليه⁽⁴¹⁾.

قال السيوطي: "لا يجوز تتوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع"⁽⁴²⁾.

ثم اختلف في هل الأولى بقاء الضمة أو نصبه فالخليل وسيبويه والمازني على الأول علماً كان أو نكرة مقصودة.

(40) البيت لأحوص بن محمد، ينظر في ذلك، عبدالرحمن بن إسحق الزجاجي (1987م) الأمالي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ج1، دار الجيل، بيروت، ص81.

(41) محمد بن جعفر القيرواني التميمي (د.ت) ماجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبدالنواب، صلاح الدين الهادي، ج1، دار العروبة، الكويت، ص157.

(42) السيوطي، جلال الدين (1987م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الدكتور عبدالعال سالم مكرم، ط2 ج1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ص173.

وقد تخلفها "أم الحميرية"، وهي لغة الأشعريين، وهي حرف تعريف عند بعض العرب، حيث يقبلون اللام في حرف التعريف ميماً، ويعنون بها التعريف كما جاء في حديث الرسول ﷺ " ليس من أمبر أمصيام في أمسفر" (50).

قال الخطيب أراد: "ليس من البر الصيام في السفر" فالمقصود إذن حرف التعريف مطلقاً، سواء "أل" وهي لغة العرب عامة، أو "أم" الحميرية التي هي لغة بعض العرب.

والثالث: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسبه بعضهم إلى سيبويه، ولا يميل إلى هذا المذهب إلا التعريف باللام (51).

ومن الملاحظ أن التعريف اختص بالاسم لأن الاسم يحدث عنه، والمحدث عنه لا يكون إلا معرفة، والفعل خبر، وأن حقيقة الخبر أن يكون نكرة، ولا يصح أيضاً تعريف الحرف لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما، وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة، فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم.

5- الإسناد إليه: المسند في الاصطلاح هو المحكوم به، والمسند إليه هو المحكوم عليه (52)، ويتميز الاسم المحكوم به نحو: "قام زيد" و"زيد قائم" فزيد في المثالين مسند إليه "أي محكوم عليه" وبالفعل في المثال الأول، وبالخبر في المثال الثاني، وذلك من علامات اسمية.

ومن علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند تكون هي مسنداً إليها، ولا يستند إلا للاسم، فالإسناد وصف دال على أن المسند إليه اسم إذا كان ذلك مختصاً به، لأن

فدخل حرف النداء هنا في الظاهر على ما ليس باسم كالفعل والحرف، فإنه يكون في الحقيقة داخلاً على منادى محذوف، لسبب بلاغي، أو تكون "ياء" حرف تنبيه وليس حرف "نداء".

4- دخول "أل": ويعني بها حرف التعريف وهو من خواص الاسم، أما الموصولة فإنها قد تدخل على الفعل عند ابن مالك وبعض الكوفيين اختياراً وعند الجمهور إضطراراً كقول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته

ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل (47).

ففي "الترضي" أضطر وصلها بالفعل بدلاً من وصلها باسم الفاعل، وهي بمعنى "الذي" وقد اختلف في التعبير عن حرف التعريف فمنهم من قال: "بال" وبعضهم بالألف واللام: والبعض الآخر عبر عنه باللام وحدها. ففي هذه الأقوال ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال ولا يحسن على المذهب إلا التعبير "بال" وهو مذهب الخليل، واختيار ابن مالك (48).

الثاني: أنه ثنائي وهمزته همزة وصل زائدة، وهي مع زيادتها معتد بها، وهو مذهب سيبويه، وعلى هذا المذهب يجوز أن يعبر "بال" نظراً إلى أن الهمزة المعتد بها في الوضع وهو أقيس، وأن يعبر عنها "بالألف واللام" نظراً إلى أن الهمزة زائدة، وقد استعمل سيبويه في كتابه العبارتين (49).

(47) البيت للفرزدق، ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن،

(1980م) ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، ج1، دار الأندلس للطباعة والنشر، ص 288.

(48) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك ج1، ص284، ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص25.

(49) ابن هشام، جمال الدين أبو محمد، (د.ت) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، دار إحياء الكتب، ص145.

(50) الخطيب البغدادي، أبو بكر محمد بن علي (د.ت) الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ج1، المكتبة العلمية المدينة المنورة، ص183.

(51) الرضي، شرح الرضي على الكفاية، مرجع سابق، ص44.

(52) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، مرجع سابق، ص236.

أ- أن يكون مضافاً مثل: "تطرب نفسي لسماع القرآن والمراد بالإضافة أن يكون الاسم مضافاً لا مضاف إليه، إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف، ولا معنى لتعريف الأفعال ولا الحروف، وأما المضاف إليه فقد يكون فعلاً نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (57).

ب- أن يعود عليه الضمير، مثل: "جاء المحسن" ففي المحسن ضمير أي: "جاء الذي هو محسن"؟

ج- أن يكون مجموعاً مثل: مفاتيح الحضارة بيد علماء وهبوا أنفسهم للعلم" فكون الاسم جمعاً خاصة من خواصه.

د- أن يكون مصغراً؛ مثل: حسين أصغر من أخيه الحسن.

هـ - أن يكون معناه موافقاً لمعنى لفظ آخر ثابت الاسم، مثل: "قط"، عوض، حيث ... فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضي، والثانية ظرف يدل على الزمن المستقبل، والثالثة، بمعنى المكان في الأغلب وبهذه العلامة أمكن الحكم على الكلمات الثلاث بالاسمية؛ إذ يصعب وجود علامة أخرى.

و- أن يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر، لا خلاف في اسميته؛ "كنزال" فإنه موافق في اللفظ لوزن "حزام" اسم امرأة وهذا وزن لا خلاف في أنه مقصور على الأسماء. لولا هذه العلامة لصعب الحكم على "نزال" بالاسمية، لصعوبة الاهداء إلى علامة أخرى (58).

فهذه العلامات يعرف بها الاسم، وليس المراد منها أنها تأتي مجتمعة، فإنه لا يمكن اجتماعها بحال، وقد يجتمع عدد كبير منها، لكنها جميعاً لا تجتمع ومن العلامات التي لا يمكن أن تجتمع التتوين، والألف واللام، فإن

(57) سورة المائدة الآية (119).

(58) المرادي، شرح التصريح، ج1، ص39 - 41.

الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد، وذلك لأن الفعل خير، وإذا أسند الخبر إلى مثله لم يفد المخاطب شيئاً، إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف، نحو "قام زيد" والفعل نكرة، لأنه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة، له الجزء المنقاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة (53).

ولأن حد الكلام أن يتبدئ بالاسم؛ الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت، ثم تأتي بالخبر الذي ر يعلمه ليستفيده، ولا يصح أن يسند للحرف أيضاً بشيء لأن الحرف لا معنى له في نفسه، فلم يفد الإسناد إليه ولا إسناده إلى غيره، فلذلك اختص الإسناد إليه بالاسم وحده.

ومن زعم في قولهم (وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فالأصل منه "أن تسمع" إذ لا يسند للفعل والحرف إلا محكوماً بإسميتها (54).

وقال العلماء: إن الإسناد هو من أنفع العلامات التي تدل على الاسم، لأنه هو العلامة الوحيدة التي تدل على اسمية الضمائر، دون بقية العلامات، إذ لا يمكن أن ينادى الضمير، ولا يدخله التتوين؛ لأن الضمائر مبنية، ولا يمكن أن تأتي، "بال" لأنها لا تقبلها، لذلك قيل: إن الإسناد هو من أنفع العلامات التي تدل على اسميته (55).

وقد جمع ابن مالك علامات الاسم في قوله:

بالجر والتتوين والنداء وال"أل"

ومسنداً للاسم تمييز حصل (56).

وللاسم علامات أخرى غير التي ذكرها ابن مالك أهمها:

(53) المرجع السابق، ص285.

(54) الصبان، حاشية الصبان، مرجع سابق، ص57 - ابن

هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ص145.

(55) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1383هـ) شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ج1، القاهرة، ص12.

(56) ابن مالك، محمد بن عبدالله جمال الدين (د.ت) ألفية ابن

مالك، ج1، دار التعاون، ص9.

4. أبو البركات بن الأنباري (2003م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ط2، ج1، دار الفكر، دمشق.
5. أبو البركات بن الأنباري (1999م) أسرار العربية، ج1، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
6. سيوييه، أبو بشر عمر بن عثمان، (د.ت) الكتاب، ج1، تحقيق: عبدالسلام أحمد هارون، دار النشر، دار الجيل بيروت.
7. ابن السراج، أبو البركات محمد بن سهل (1996م) الأصول في النحو، ج1، مؤسسة الرسالة.
8. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (1995م) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمان، ج1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
9. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (1997م)، الصحاح في فقه اللغة، تحقيق: أحمد علي بيضون، ج1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
10. فاضل مصطفى السافي، (1977م) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، الطبعة العالمية، مكتبة الخانجي، القاهرة.
11. ابن هشام، جمال الدين عبدالله (2007م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، صححه يوسف الشيخ محمد، ج1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
12. فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك (2006م) مفاتيح العربية على متن الأجرومية، تحقيق: عبدالعزيز سعد، ج1، دار الجمحي.
13. عباس حسن، (د.ت) النحو الوافي، ط15، ج1، دار المعارف.
14. ابن يعيش، موفق الدين (د.ت) شرح المفصل، ج1، دار الطباعة المنيرية، مصر شارع الكحكين.
15. الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن (2000م) شرح الرضي على الكافية، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، تصحيح وتعليق: يوسف حسن، ج1.

التتوين لا يمكن أن يجتمع مع الإضافة، ويكفي علامة واحدة منها فقط في أي كلمة، لتعرف أن هذه الكلمة اسم.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق ورفيع الدرجات سيدنا محمد على آله وصحبه وسلم.

فقد تناولت هذه الدراسة مفهوم الاسم وخصائصه، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أن التعريف الأمثل والدقيق للاسم هو تعريف المحدثين.
2. الاختلاف في الأصل في الاشتقاق للاسم هو السمو، مما جعله الأهم في الجملة، والأولى أن يبدأ به في تعلم اللغة العربية.
3. لا بد للاسم من علامة تميزه عن غيره من الكلمات.
4. علامات الاسم لا يمكن أن تجتمع كلها في الكلمة ولكن قد يجتمع عدد كبير منها .
5. لا يمكن أن يجتمع التعريف بالإضافة والألف واللام.
6. لا يمكن أن يجتمع التتوين مع الإضافة ومع التعريف بأل.
7. الإسناد أنفع العلامات التي تدل على الاسم.
8. تكفي علامة واحدة في الكلمة لتعرف أن هذه الكلمة اسم.

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم

1. ابن منظور (1414هـ)، لسان العرب، دار صادر بيروت.
2. أبو منصور (2001م)، محمد بن أحمد تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
3. ابن سيده (1421هـ-2000م) أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

16. أحمد مختار عبد الحميد، (2008م) معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، عالم الكتب.
17. المرادي، (د.ت) ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط2، شرح وتحقيق، د. عبدالرحمن علي سليمان، ج1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
18. الصبان، محمد بن علي، (1997م) حاشية الصبان، دار الكتب العلمية، ط1، ج1، بيروت، لبنان.
19. خالد بن علي الأزهرى (2000م) التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج1، دار الكتب العلمية.
20. ابن عقيل (د.ت) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ط1، ج1، دار الجيل، بيروت.
21. الأشموني، علي بن محمد(د.ت) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
22. البغدادي، عبدالقادر بن عمر، (1997م) خزائن الأدب ولب لبنان لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمدج هارون، ج9 ، ط4، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
23. ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم(د.ت) المعاني الكبير في أبيات المعاني، تحقيق: د. سالم الكرنكوي، عبدالرحمن بن يحيى بن علي، ط1، ج3، مطبعة دائرة المعارف، حيدر آباد.
24. عبدالرحمن بن إسحق الزجاجي (1987م) الأمالي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ج1، دار الجيل، بيروت.
25. محمد بن جعفر القيرواني التميمي(د.ت) مايجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبدالنواب، صلاح الدين الهادي، ج1، دار العروبة، الكويت.
26. السيوطي، جلال الدين (1987م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الدكتور عبدالعال سالم مكرم، ط2 ج1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت.
27. ابن عصفور، علي بن مؤمن، (1980م) ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، ج1، دار الأندلس للطباعة والنشر.
28. ابن هشام، جمال الدين أبو محمد، (د.ت) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، دار إحياء الكتب.
29. الخطيب البغدادي، أبوبكر محمد بن علي (د.ت) الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ج1، المكتبة العلمية المدينة المنورة.
30. ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1383هـ) شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ج1، القاهرة.
31. ابن مالك، محمد بن عبدالله جمال الدين (د.ت) ألفية ابن مالك، ج1، دار التعاون.